

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد الثاني عشر || تاريخ الإصدار 2026-03-20



## أثر تقلبات أسعار النفط في التجارة الخارجية للعراق للمدة (1995-2023)

The impact of oil price fluctuations on Iraq's foreign trade for the period (1995-2023)

سعد إبراهيم خضر اللويزي - الأستاذ المساعد الدكتور رباح جميل سعد الدين الخطيب

Assistant Professor Dr. Rabah Jamil Saad Al-Din Al-Khatib - Saad Ibrahim Khader Al-Luwaizi

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العراق

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss41220>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™



ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE



Google Scholar

معرفة e-Marefa



شبكة المعلومات العربية Shamaa Arab Educational Information Network

AskZad

ORCID Connecting Research and Researchers

INTERNATIONAL Scientific Indexing

CC creative commons

### المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط في الميزان الخارجي للدول النفطية؛ نظراً لما يمثله النفط من مورد استراتيجي رئيس في اقتصادات هذه الدول وتأثيره المباشر في التجارة الخارجية والإيرادات بالعملة الأجنبية. وتتبع مشكلة الدراسة من أن التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤدي إلى تأثيرات متفاوتة في أداء الميزان الخارجي، لا سيما في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط، الأمر الذي يجعل هذه الاقتصادات أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الناتجة عن تغيرات أسواق الطاقة العالمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري للعلاقة بين أسعار النفط والميزان الخارجي، فضلاً عن استخدام المنهج القياسي الكمي بتطبيق نماذج قياسية لتحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في أسعار النفط، وحجم الصادرات النفطية، والتضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي وتأثيرها في الميزان الخارجي. وقد تم استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل وتحديد طبيعة تأثير هذه المتغيرات في الأداء الخارجي للاقتصاد.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أبرزها الهيمنة النفطية المطلقة: أكدت النتائج الدور المحوري والحاسم لكل من (حجم الصادرات وسعر النفط) في تحديد مسار الميزان الخارجي في الأجل الطويل، حيث سجل سعر النفط المعامل الأقوى (4.05)، مما يبرهن على شدة حساسية الميزان الخارجي للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية واعتماده شبه الكلي على الربيع النفطي، وأظهرت النتائج أن سعر الصرف يلعب دوراً مزدوجاً (طردياً ومعنوياً) في الأجلين القصير والطويل، مما يؤكد أن تخفيض قيمة العملة المحلية (أو تغيرات سعر الصرف) تساهم بفاعلية في تحسين رصيد الميزان الخارجي من خلال تعزيز جاذبية الصادرات غير النفطية (إن وجدت) والحد من ضغط الواردات، وهو ما يتفق مع شروط "مارشال-ليرنر".

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بتحسين الميزان الخارجي من الصدمات السعرية: ضرورة العمل على تنويع الهيكل التصديري وتقليل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للنقد الأجنبي، من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) لتقليل حساسية الميزان الخارجي لتقلبات أسعار النفط العالمية، وتبني سياسة سعر صرف مرنة ومنضبطة: توصي الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لإدارة سعر الصرف بما يخدم الميزان التجاري، مع الحذر من الانعكاسات التضخمية التي قد تترتب على تخفيض العملة، لضمان بقاء المكاسب التنافسية في الأجل الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط، التجارة الخارجية، الصدمات النفطية، التضخم.

### Abstract:

This study aims to measure and analyze the impact of oil price fluctuations on the external balance of oil-producing countries, given oil's status as a key strategic resource in these countries' economies and its direct impact on foreign trade and foreign currency revenues. The study's problem stems from the fact that continuous fluctuations in global oil prices lead to varying effects on the external balance, particularly in economies heavily reliant on oil exports. This makes these economies more vulnerable to economic shocks resulting from changes in global energy markets. The study employs a descriptive-analytical approach to present the theoretical framework of the relationship between oil prices and the external balance. It also utilizes quantitative econometric methods, applying econometric models to analyze the relationship between a set of economic variables—namely, oil prices, oil export volume, inflation, exchange rate, and real interest rate—and their impact on the external balance. Econometric models were used to analyze these relationships in both the short and long term and to determine the nature of the impact of these variables on the external performance of the economy.

The study reached a number of conclusions, most notably the absolute dominance of oil: The results confirmed the pivotal and decisive role of both export volume and oil price in determining the long-term trajectory of the external balance. The oil price recorded the strongest coefficient (4.05), demonstrating the extreme sensitivity of the external balance to fluctuations in global energy markets and its almost total dependence on oil revenues. The results also showed that the exchange rate plays a dual role (direct and significant) in both the short and long term, confirming that currency devaluation (or exchange rate changes) effectively contributes to improving the external

balance by enhancing the attractiveness of non-oil exports (if available) and reducing import pressures, which aligns with the Marshall-Lerner criteria.

In light of these results, the study recommends strengthening the external balance against price shocks: the need to diversify the export structure and reduce excessive dependence on oil as the sole source of foreign exchange, by activating the productive sectors (industry and agriculture) to reduce the sensitivity of the external balance to fluctuations in global oil prices, and adopting a flexible and disciplined exchange rate policy: the study recommends the need to coordinate monetary and fiscal policy to manage the exchange rate in a way that serves the trade balance, while being wary of the inflationary repercussions that may result from currency devaluation, to ensure the continuation of competitive gains in the long term.

**Keywords:** Oil prices, foreign trade, oil shocks, inflation.

#### المقدمة:

يُعد النفط من أهم السلع الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي لما له من دور محوري في تحريك النشاط الاقتصادي والتجاري بين الدول، إذ تعتمد العديد من الاقتصادات – ولاسيما الدول النامية والاقتصادات الريعية – على صادرات النفط بوصفها مصدراً رئيساً للإيرادات الخارجية وتمويل الموازنات العامة. وقد شهدت الأسواق النفطية العالمية خلال العقود الأخيرة تقلبات كبيرة في أسعار النفط نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، مثل تغيرات العرض والطلب العالمي، الأزمات الاقتصادية العالمية، التوترات السياسية، فضلاً عن التطورات التكنولوجية في مجال الطاقة، وتؤثر هذه التقلبات في أسعار النفط بشكل مباشر وغير مباشر في أداء الاقتصاد الكلي، ولاسيما في التجارة الخارجية، حيث تمثل التجارة الدولية إحدى القنوات الرئيسية التي تنتقل من خلالها آثار التغيرات في أسعار النفط إلى الاقتصاد الوطني. فارتفاع أسعار النفط يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة الإيرادات التصديرية للدول المصدرة للنفط، مما ينعكس إيجابياً على ميزانها التجاري، في حين قد يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع العائدات النفطية ومن ثم التأثير في قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها الخارجية.

وفي ضوء ما يشهده الاقتصاد العالمي من تقلبات مستمرة في أسواق الطاقة، تبرز أهمية دراسة وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط في التجارة الخارجية من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة التي تساعد على قياس طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وتحديد مدى تأثيرها في المدى القصير والطويل، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لآثار الصدمات النفطية في الاقتصادات المختلفة.

#### أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعاً اقتصادياً مهماً يرتبط بأحد أبرز الموارد الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، وهو النفط. وتتمثل أهمية الدراسة في محاولة تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتجارة الخارجية، لما لهذه العلاقة من تأثير واضح في أداء الاقتصادات الوطنية، ولاسيما في الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط كمصدر رئيس للإيرادات الخارجية، كما تكمن أهمية الدراسة في توفير تحليل قياسي يمكن أن يساعد صانعي السياسات الاقتصادية في فهم طبيعة تأثير تقلبات أسعار النفط في التجارة الخارجية، الأمر الذي يسهم في وضع سياسات اقتصادية وتجارية أكثر فاعلية للتعامل مع الصدمات النفطية وتقليل آثارها السلبية على الاقتصاد.

#### أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

تحليل طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتجارة الخارجية.

قياس أثر التغيرات في أسعار النفط في أداء التجارة الخارجية.

#### مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤدي إلى تأثيرات متباينة في أداء التجارة الخارجية للدول، حيث قد تسهم هذه التقلبات في تحقيق فوائض تجارية في بعض الفترات، في حين قد تؤدي إلى تدهور الميزان التجاري في فترات أخرى، خاصة في

الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في التجارة الخارجية؟

### منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري المتعلق بأسعار النفط والتجارة الخارجية، وذلك من خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين، كما تعتمد الدراسة على المنهج القياسي الكمي في تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتجارة الخارجية، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب القياسية المناسبة لتحليل السلاسل الزمنية وقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

### أسلوب الدراسة

تعتمد الدراسة في تحليل البيانات على استخدام النماذج القياسية الاقتصادية لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والتجارة الخارجية، وذلك من خلال استخدام نماذج الانحدار الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية لقياس أثر تقلبات أسعار النفط في التجارة الخارجية وتحديد قوة واتجاه هذه العلاقة.

## الفصل الأول

### الإطار النظري للنفط والتجارة الخارجية

#### المبحث الأول

##### الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية موضوع تقلبات أسعار النفط وتأثيرها في المؤشرات الاقتصادية المختلفة، ولا سيما التجارة الخارجية، وقد تباينت هذه الدراسات من حيث منهجياتها ومجالات تطبيقها، إلا أنها اشتهرت جميعاً في تأكيد الدور الحيوي الذي يؤديه النفط في اقتصادات الدول المنتجة والمستوردة على حد سواء، وفيما يلي عرض لاهم هذه الدراسات:

#### 1. دراسة البرزنجي والادريسي (2025)

تناولت دراسة (البرزنجي والادريسي، 2025) (قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2000-2022)، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات التذبذبات المستمرة في أسعار النفط العالمية على بنية ميزان المدفوعات العراقي، وذلك باستخدام أدوات التحليل القياسي. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود أثر واضح لتقلبات الأسعار العالمية للنفط على رصيد ميزان المدفوعات خلال مدة البحث. وقد اعتمد الباحثان على المنهجين الوصفي والاستقرائي؛ حيث غطى الأول الجانب النظري، بينما اختص الثاني باختبار وقياس التأثير الكمي. تمثلت متغيرات الدراسة في رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع ( $Y$ )، والسعر العالمي للنفط كمتغير مستقل ( $X_1$ )، وخلصت الاستنتاجات إلى وجود علاقة طردية بين سعر برميل النفط وميزان المدفوعات في الأمد القصير، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحسن الرصيد، كما أشارت الدراسة إلى أن انخفاض الأسعار يعود لعوامل اقتصادية كزيادة المعروض، وعوامل سياسية لعبت دوراً كبيراً في هذا التراجع.

#### 2. دراسة سليمان وآخرون (2023)

بحثت دراسة (سليمان وآخرون، 2023) في "أثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الانكشاف الاقتصادي في العراق"، بهدف التعرف على آثار أسعار النفط وسعر صرف الدينار مقابل الدولار على درجة الانكشاف والميزان التجاري. استخدمت الدراسة المنهج الكمي والاستنباطي عبر نموذج التكامل المشترك ( $ARDL$ ) لتحليل العلاقة الديناميكية طويلة الأجل. وافترضت الدراسة أن لكل من أسعار النفط وأسعار الصرف تأثيراً مباشراً على مؤشرات الانكشاف والميزان التجاري. شمل النموذج متغيرات تابعة هي (درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري)، مقابل متغيرات مستقلة هي (أسعار النفط الخام وسعر الصرف). وأظهرت النتائج وجود سببية منطقية ومعنوية لكل من أسعار النفط وسعر الصرف في التأثير على المتغيرات التابعة، كما أثبتت وجود علاقة تكامل مشترك تعكس آلية للتوازن طويل الأجل بمعدل تصحيح خطأ قدره  $13\%$  للميزان التجاري و  $1\%$  سنوياً للانكشاف الاقتصادي.

### 3. دراسة فاطيمة ومحمد (2022)

سعت دراسة (فاطيمة ومحمد، 2022) (والموسومة بـ "أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)") إلى فحص تأثير التغيرات العالمية في أسعار الطاقة على الميزان الخارجي للجزائر بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي. وافترضت الدراسة وجود تأثير لتقلبات الأسعار (سواء كان سلبياً أو منعماً) على ميزان المدفوعات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي، وشملت المتغيرات المستقلة (سعر النفط، سعر الصرف، معدل الفائدة، ومعدل التضخم) مقابل ميزان المدفوعات كمتغير تابع (\$Y\$). وتوصلت الاستنتاجات إلى أن سعر النفط ذو دلالة معنوية في الأجلين القصير والطويل، إلا أن تأثيره في المدى القصير كان أقوى؛ حيث أن زيادة السعر بنسبة \$14\%\$ تؤدي لارتفاع رصيد ميزان المدفوعات بنسبة \$0.34\%\$. كما أشارت النتائج إلى معنوية معدل الفائدة بعلاقة عكسية، ومعنوية سعر الصرف في الأجل القصير فقط، حيث يساهم تخفيض قيمة الدينار أي تحسين ميزان المدفوعات بنسبة \$0.84\%\$.

### 4. الدراسة الأجنبية (دراسة) – (Nanovsky, Simeon (2018)

قدم (Nanovsky, 2018) دراسة بعنوان "تأثير أسعار النفط على التجارة (The Impact Of Oil Prices On Trade)"، هدفت إلى تحليل كيفية تغيير أسعار النفط لأنماط التجارة العالمية من خلال تأثيرها على تكاليف الشحن، وذلك باستخدام "نموذج الجاذبية" وإدخال متغير التفاعل بين السعر والمسافة. وافترضت الدراسة أنه عند ارتفاع أسعار النفط تصبح التجارة "أكثر محلية" (أي تزيد مع الدول القريبة)، بينما تصبح أكثر انتشاراً عند انخفاض الأسعار. استخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي، واعتمدت قيمة الصادرات الحقيقية كمتغير تابع، بينما شملت المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي للدول المصدرة والمستوردة، المسافة الجغرافية، وسعر النفط العالمي). وأثبتت النتائج صحة الفرضية؛ حيث تبين أنه مع ارتفاع أسعار النفط تبدأ الدول في التجارة بشكل أكبر مع جيرانها لتقليل التكاليف، بينما تفقد المسافة أهميتها عند انخفاض الأسعار، مشيرة إلى أن انخفاض سعر النفط إلى النصف يزيد التجارة بنسبة \$40\%\$ لمسافة 10,000 ميل.

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية بأنها أكثر شمولاً واتساعاً إذ لا تركز على دولة واحدة أو مؤشر واحد، بل تقدم تحليلاً للعديد من البلدان وللعديد من المتغيرات ذات العلاقة أنها تختلف من حيث أنها لا تركز بين أسعار النفط والتجارة الخارجية، تتناول الدراسة الحالية الروابط الكلية للتجارة الدولية، سواء كانت الدول مصدرة للنفط أو مستوردة له، وفي المدى القصير والطويل، مع استخدام مناهج كمية متقدمة وأكثر دقة.

الاتجاه النظري لأسعار النفط

#### 1-2-1 تعريف سعر النفط الخام

بالعودة إلى معجم مصطلحات الصناعات النفطية نجد ان كلمة النفط تعني زيت البترول او البترول (PETROLEUM) وهي كلمة لاتينية مقسمة الى جزأين (PETR) وتعني الصخر، اما (OLEUM) تعني الزيت وبهذا يعني مصطلح زيت الصخر، وهو عبارة عن زيت خام سائل دهني له رائحة تميزه وكما انها مختلفة الالوان بين الاخضر والبني والاسود والاصفر، وكتافته النوعية تحدد لزوجه (بن كينيوار، وحوته، 2018 : 29-30)، البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات، ويحتوي على نسبة ضئيلة من الاوكسجين والكبريت والنيتروجين ويتجمع في باطن الارض ولا يخرج منها الا بفعل العوامل الطبيعية كالكسور والفوالق والشقوق الأرضية أو يخرج الانسان بواسطة حفر الابار كما يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من (200) أو أكثر من المواد الهيدروكربونية الخام والمركبات العضوية في الغالب، والتي تحتوي على تركيبات مختلفة. كما يعني ذلك السائل الكثيف القابل للاشتعال والذي يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية. ويتكون من هيدروكربونات خاصة سلسلة الالكانات الثمينة كيميائياً، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبته وتقاوته بحسب منطقه استخراج (بيبرس 2022 : 535-537)

يعرف سعر النفط بأنه كمية النقود التي يدفعها المشتري إلى البائع مقابل سلعة أو خدمة فالسعر هنا هو القيمة النقدية للسلعة أو الخدمة (السامرائي، 1987 : 10).

بينما يُعرف سعر النفط الخام بأنه القيمة النقدية لبرميل النفط المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية في سبيل المثال 100 دولار للبرميل ، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما ينعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد السبعينات من القرن المنصرم واستمرارها حتى الآن ( البصام والشريفة ، 2013 : 4).

بشكل عام يمكن تعريف سعر النفط بأنه القيمة النقدية لبرميل النفط الخام وبال دولار الأمريكي.

## 1-2-3 أنواع اسعار النفط

هناك العديد من الأنواع لأسعار النفط يمكن إجمالها بما يأتي:

1- السعر المعلن: هو ذلك السعر الذي ينتم دفعه من قبل مشتري ولأي نفط خام في المكان الذي يتم فيه البيع، وفي حقيقة الأمره سعر نظري لا يتفق عادة مع الواقع لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب) حيث يتم احتسابه على اساس الاتوات الضريبية على الارياح (ابادي، والتميمي 2019، 6)

2- السعر المتحقق هو السعر المتحقق فعلا مطروحا منه الخصومات والتسهيلات والسماحات من السعر المعلن الذي تقدمه الشركات الاحتكارية المنتجة من لترغيب المشتري او تجنب مشاكل السماحات، والتي تتضمن سماحات المحتوى الكبريتي ودرجة الكثافة والموقع الجغرافي وكذلك سماحات قناة السويس ( عمر 2013 138).

3- السعر الضريبي ويمثل سعر كلفة البرميل النفطي المستخرج مضافاً اليه الضرائب والتكاليف النقدية الأخرى للحكومة المعنية ( الهيئي، 2011: 141).

4- سعر الإشارة ويعد سعراً وسطاً بين السعر المعلن للنفط والمتحقق حيث ولكنه في الوقت ذاته اقل من السعر المعلن ويزيد على السعر المتحقق، وكذلك يعني سعر الإشارة الى متوسط لسلة متقاربة من حيث متباعدة من حيث الموقع الجغرافي والنوعية ودرجة الكثافة ليكون إشارة الى متوسط الأسعار بالاعتماد على درجة الكثافة، ونفوط الإشارة عديدة منها النفط العربي الخفيف "مؤشر الأسعار أوبك ونفط غرب تكساس الولايات المتحدة الأمريكية ونفط برنت بحر الشمال" المملكة المتحدة والترويج) (عبد الرضا، 2011 (86).

5- سعر التحويل : هو السعر الذي أوجدته الشركات الاحتكارية وتعمل به بين فروع الشركة الواحدة ويمكن تعريفه هو سعر انتقال النفط من نشاط الى اخر او من قسم الى قسم آخر ضمن الشركة الواحدة.

6- سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المتمثل في كلف الانتاج مضافا الية العوائد الحكومية المتمثلة بالضرائب والربع وهو يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات مقابل حصولها على النفط (رسن ، 1999 ، 193)

6- السعر الفوري : هو سعر برميل النفط المتبادل فوراً في السوق النفطية الحرة وقد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحر ويُعد سعر متقلب بسبب ارتباطه بقوى العرض والطلب

7-السعر الاجل : هو السعر الذي يتم بموجبة التعاقد حالياً ويتم تسليم في المستقبل.

أما أنواع الأسعار في مدة ظهور الأسواق الجديدة كالأسواق الفورية، وصفقات الاجل الطويل (الشمرى، 2016، 65)؛ (العكيلي 2018 ، 10)

1-السعر الفوري : هو سعر الصفقات الفورية غير المتفق والمتعاقد عليها مسبقاً وتنتهي بعد انتهاء الصفقة ويتحقق في السوق الحرة او الفورية او المفتوحة للنفط الخام.

2-السعر الاسمي: هو القيمة النقدية لبرميل النفط معبراً عنه بالدولار الأمريكي

3-السعر الحقيقي هو السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير التضخم والتغير في قيمة الدولار الأمريكي العملة التي يشعر بها برميل النفط

4-السعر الارجاعي هو سعر برميل النفط الخام المحدد وفق أسعار منتجاته المكررة والذي سمي بالبرميل المركب.

5- سعر صفقات الأجل الطويل وهي الأسعار التي تحدد في الوقت الحاضر وقت التعاقد على ان يتم تسليم كمية النفط المتعاقد عليها في وقت لاحق، مثلاً تم التعاقد على شراء كمية محددة في عام (2003) على ان يتم استلام الكمية المحددة في عام 2006 وبأسعار مدة التعاقد أي أسعار عام (2003).

## 1-2-4 العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

كما هو معروف اقتصادياً أن النفط كسلعة فقد احاطت واثرت بها عوامل وظروف وسياسات اقتصادية وغير اقتصادية حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة ومن هنا نحاول تلخيص اهم العوامل التي تؤثر في مستويات أسعار النفط الخام في جميع المراحل التي مرت بها الصناعة النفطية وكما يأتي (حمزه، 2022، 21):

## 1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب العرض

### أ- الاحتياطات النفطية (Oil Reserves)

يمكن التعرف على مفهوم الاحتياطي النفطي على أنه كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والتي قد تكون على شكل غاز طبيعي أو زيت خام، أو غاز مصاحب، والقابلة للاستخراج تجارياً من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تندرج من احتياطات مؤكدة باحتمالية (90%) إلى احتياطات محتملة باحتمالية (50%)، إلى احتياطات ممكنة باحتمالية (10%). حيث يعد حجم الاحتياطي النفطي من أهم العوامل المهمة والأساسية المؤثرة بصورة رئيسة في تقلبات أسعار النفط الخام، بالتالي في حجم العوائد النفطية بسبب طبيعة العلاقة المباشرة بينهما (رسن، 1999، 57)، فمن خلاله يمكن معرفة مدى ندرة هذا المورد الناضب في ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام، كما تظهر أهميته من خلال تحديد السياسة الاقتصادية للاستيراد والتصدير التي تسلكها الدولة، فعندما تزيد تقديرات الجيولوجيين لحجم الاحتياطي النفطي فإن ندرة هذا المورد الناضب سوف تنخفض مما يدفع بالمنتجين إلى إعادة النظر في اتجاه خفض تكاليف المستخدم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الخام، وعلى العكس من ذلك عندما تنخفض تقديرات الجيولوجيين لحجم الاحتياطي النفطي فإن أسعار النفط الخام سوف تزداد (عبد الرضا، 2011، 110).

### ب- أسعار الصرف:

تتم عمليات تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي ونظراً لطبيعة العلاقة العكسية) بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام، فإن أي تغير في سعر الصرف سوف ينعكس على أسعار النفط الخام، فعندما يكون هناك انخفاض في سعر صرف الدولار الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في أسعار المشتقات النفطية نتيجة الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

حيث يتمثل الأثر المباشر لانخفاض الدولار إلى ارتفاع حدة المضاربات في العقود النفطية الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، أما الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل فإن انخفاض سعر الدولار الأمريكي بأسواق النفط الدولية سوف يغير من أساسيات أسواق البلدان بسبب تأثره في العرض والطلب على النفط.

### ت- المخزون العالمي من النفط الخام

واجهت إمدادات النفط في عام (1973) لاسيما القادمة من بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي تقلبات حادة بسبب تحالف أعضاء الأوبك قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن بعض البلدان الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، البرتغال، هولندا، لموافقها المعادية للقضية العربية، ونتيجة لاستمرار الحظر النفطي العربي الأمر الذي دفع الولايات المتحدة أن تصدر قانوناً ينص على إلزام الحكومات الفيدرالية بعمل أماكن من أجل تخزين النفط الخام في حال تعرض إمدادات النفط لأي نوع من المخاطر، في عام 1974 انشأت منظمة الطاقة الدولية (IEA) وأصبحت عمليات تخزين النفط أداة بيد المنظمة من خلال التأثير في قوى العرض والطلب للنفط الخام في الأسواق العالمية، حيث قامت هذه البلدان بتخزين كميات من النفط الخام سواء في صورته الخام أو على شكل منتجات مكرره، بالتالي فقد أصبح هذا المخزون مؤشراً لمقدرة البلدان في التعامل مع التقلبات السعرية للنفط الخام حيث ما يحصل من ارتفاع أو انخفاض في حجم المخزون النفطي يسبب خللاً في المعادلة السعرية الأمر الذي يجعل من منظمة الدول المصدرة للنفط الخام (Opec) أن تتدخل من أجل القيام بعملية استقرار الأسعار عن طريق زيادة أو تخفيض حصص الإنتاج لدولها، وفي جانب آخر أن المخزون النفطي سواء كان استراتيجياً أو تجارياً ليس بالضرورة أن يستورد من الخارج، فقد تستطيع البلدان سواء كانت المنتجة أم المستهلكة للنفط الخام في تخزين نفوطها عن طريق وحدات تخزين خاصة تحسباً لأي ظرف طارئ، فقد وصل الخزين التجاري Commercial Stoke لدول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى باستثناء روسيا والصين إلى مستويات عالية لم يتم الوصول إليها مسبقاً، حيث بلغ (2.916) مليار برميل عام 2015 بزيادة مقدارها (210) مليون برميل عن معدلات السنوات الخمسة السابقة، في حين بلغ الخزين الاستراتيجي لدول (OECD) بنحو (1,588) مليار برميل، فضلاً عن وجود (900) مليون برميل في ناقلات النفط في جميع بحار ومحيطات العالم، وعند جمع الخزينين لدول (OECD) نصل إلى (4.504) مليار برميل ولو تم إضافة ما موجود في الناقلات لثم الوصول إلى خزين يبلغ نحو (5.404) مليار برميل هذا يكفي سد الاحتياجات النفطية للبلدان المستوردة للنفط ما يقارب الشهرين).

### ث- سعر الخصم

أن المنتج المنافس يستلم السعر من السوق وليس له القدرة على التحكم به كونه معطى، بالتالي فإن السعر في سوق المنافسة التامة يكون منخفض إلا أنه يرتفع تدريجياً بمعدل سعر فائدة حقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الكثير من هذا المورد الناضب نتيجة زيادة الإنتاج. أما في حالة السوق الاحتكاري فإن الأيراد الحدي هو الذي ينمو بمعدل سعر الفائدة، إذ أن المنتج المحترق هو من يستطيع أن يتحكم بهذا المورد الناضب من خلال إطالة أو تقصير استنفاده فيكون السعر في البداية مرتفع نسبياً ثم بعد ذلك يرتفع بمعدل يفوق سعر الفائدة الحقيقي بالتالي فإن قرارات

استخراج هذا المورد الناضب ترتبط بالتوقعات فعندما يكون هنالك توقع من قبل المنتجين بأن عملية استخراج هذا المورد خالية من المخاطر الأمر الذي يدفعهم إلى الاستفادة من سعر الفائدة الحقيقي، وعلى العكس من ذلك في حال توقع المنتجون بأنه توجد الكثير من المخاطر سواء كانت هذه المخاطر سياسية أو مخاطر جيولوجية فإن هذا الأمر سوف يدفع المنتجين إلى فرض سعر خصم مرتفع، وعليه يمكن اعتبار سعر الخصم هو ثمن الفرصة لرأس المال، علماً أن سعر الخصم المتداول في الصناعة النفطية هو (12) حسب التقديرات الحقيقية (حسين، 2017، 185).

ج- هيكل السوق

يعد هيكل السوق النفطي من العوامل الأساسية في تحديد سعر أية سلعة في السوق، ومن المتعارف اقتصادياً أن سعر السلعة يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب للسلعة، وإذا نظرنا إلى النفط كونه سلعة اقتصادية كباقي السلع الأخرى وحاولنا معرفة كيف يتحدد سعره لوجدنا أن هذه السلعة قد أحاطت بها ظروف نادرة من نوعها، فمنذ بداية الإنتاج كانت الشركات النفطية المحتكرة تهيمن على عمليات صناعة النفط الخام هيمنة شبه تامة (عبد الحسين والربيعي، 2011، 148).

2-العوامل المؤثرة في جانب الطلب

أ – النمو الاقتصادي (Economic Growth)

يعد النمو الاقتصادي أحد المحددات المهمة المؤثرة في تغير الطلب العالمي على النفط الخام بسبب طبيعة العلاقة الطردية بينهما، فعندما تكون هنالك توقعات من قبل المنتجين تشير إلى زيادة في معدلات الاستهلاك للنفط الخام نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع كلفة المستخدم، نتيجة زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالأسعار باتجاه الزيادة، وبالعكس في حالة التوقع بانخفاض معدلات النمو الاقتصادية، الأمر الذي يدفع بمعدلات الطلب والاستهلاك نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام إلى الانخفاض أيضاً (حسين، 2017، 111) إلا أن نسبة التأثير تختلف من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي والتقني الذي يرتبط باستهلاك النفط الخام باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية. على سبيل المثال: تُعد الصين من أكبر مستهلكي النفط الخام نظراً لكبر حجم قطاعها الصناعي، يبلغ معدل نموها الاقتصادي نحو (14%) سنوياً مما يساهم في زيادة الطلب على النفط الخام بالتالي ينعكس هذا الأمر على ارتفاع أسعار النفط الخام، إلا أنه في الأونة الأخيرة وحسب التقارير التي نشرت لعام 2015 قد انخفض معدل نموها الاقتصادي إلى نحو (6-8%) (مهدي، 2015، 4).

ب- تزايد السكان

يُعد النمو السكاني من العوامل المؤثرة في حجم الطلب الكلي على الطاقة بصورة عامة لاسيما على المشتقات النفطية سواء كان ذلك عن طريق الأثر المباشر أو الأثر غير المباشر حيث توجد علاقة طردية بين معدل النمو السكاني وبين الطلب على النفط الخام في الأجل المتوسط أو الطويل، فكلما تغير حجم السكان أدى ذلك إلى تقيد حجم الطلب على النفط الخام ويختلف تأثير هذا العامل باختلاف نوعية استخدام النفط سواء للاستخدام الاستهلاكي والمنزلي أو الإنتاجي حيث بينت الدراسات أن سكان العالم تزايد من (6.934) مليار نسمة عام 2011 إلى (7.012) مليار نسمة عام 2012 وصولاً إلى (7.245) مليار نسمة عام 2015، وتشير التوقعات إلى أن سكان العالم سيصل بحدود (8.057) مليار نسمة عام 2026 وستتركز هذه الزيادة في البلدان الفقيرة من بلدان آسيا وأفريقيا (4)، لذا فمن غير المتوقع أن تتمكن هذه البلدان من خفض الطلب على النفط من خلال إيجاد بدائل أو اتخاذ سياسات تعمل على خفض الطلب (حسين، 2017، 32).

ت – المضاربات النفطية

تُعد المضاربات النفطية من العوامل المهمة وراء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام، تقوم عمليات المضاربة على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي تركز على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية فضلاً عن السياسية والمناخية، فعندما تكون هناك توقعات بارتفاع أسعار النفط الخام يبدأ المضاربون بشراء النفط فترتفع أسعاره، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتتخفف أسعاره بصورة كبيرة، فما حصل خلال المدة (2004 – 2008) إذ أسهمت المضاربة بشكل كبير في ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة (15%) من الزيادة الإجمالية لسعر النفط فقد ارتفع سعر البرميل النفطي من (36) دولار عام 2004 إلى (94) دولار للبرميل عام 2008 أي أن سعر البرميل النفطي ارتفع بمقدار (58) دولار للبرميل بين عامي (2004، 2008) أسهمت المضاربة بنسبة (15%) من هذا الارتفاع هذا يعني أن المضاربة كان لها دور في ارتفاع برميل النفط الخام بمقدار (8.70) دولاراً بين هذين العامين، أما ما يحصل حالياً من انخفاض في أسعار النفط الخام هو يفعل انسحاب عدد كبير من المضاربين من السوق النفطية والزيادة في عدد هؤلاء المنسحبين نتيجة سيطرة حالة من الخوف والمزيد من الانخفاض خلال المرحلة اللاحقة مما يعني خسارتهم المحتممة (حسين، 2017، 33)

### ث- اكتشاف النفط الصخري

نظراً لانخفاض احتياطيات النفط التقليدي وارتفاع الأسعار فضلاً عن العمليات المتسارعة في استهلاك هذا المورد لسد احتياجات السوق التي أخذت تتصاعد يوماً بعد آخر، الأمر الذي يجعل مستقبل هذا المورد مهدداً، ولهذا أخذت البلدان المتقدمة في البحث عن مصادر طاقة غير تقليدية كمعالجة السجيل الزيتي، واستخراج النفط من الفحم الحجري، حيث تشير إدارة تقديرات الطاقة الأمريكية أن العالم يمتلك ما يقارب (345) مليار برميل من احتياطيات النفط الصخري (Shale Oil) القابلة للاستخراج من الناحية الفنية والتي تتركز في عشر بلدان، فضلاً عن وجود (7.3) كوادريون قدم مكعب من الغاز الصخري (Shale Gas) وفقاً لبيانات عام 2013. تعد كل من (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الأرجنتين المكسيك) من أغنى البلدان من حيث توفر هذه الاحتياطيات، إذ بلغت احتياطيات روسيا من النفط الصخري بنحو (75) مليار برميل، في حين بلغت احتياطياتها من الغاز الصخري (285) ترليون قدم مكعب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فبلغت احتياطياتها من النفط الصخري (58) مليار برميل، أما تقديراتها للغاز الصخري فبلغت ترليون قدم مكعب (وزارة النفط العراقية، 2016، 4)

### ثانياً: العوامل غير الاقتصادية

1-العوامل المناخية: تعد التغيرات التي تحصل في المناخ من العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام، كون النفط يُعد المصدر الرئيس في عمليات توليد الطاقة، بالتالي فإن التغيرات المناخية سواء كانت الاعتيادية أم التغيرات العنيفة التي تحصل في درجات الحرارة من حيث الارتفاع والانخفاض لاسيما في فصل الشتاء على سبيل المثال موجات الثلوج التي عادة تضرب البلدان الأوربية فإن هذه التقلبات سوف تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة نتيجة زيادة استهلاك النفط الأغراض التدفئة، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية (الدوري، 1988، 367).

2-العوامل السياسية: وهي أحد الخصائص الأساسية لعملية إنتاج النفط الخام، إذ أن إنتاجه يتركز في بلدان الخليج العربي بصورة أساسية وهي مناطق ساخنة جداً من الناحية السياسية، والتي طالما كانت عرضة للتدخلات الأجنبية لما تحتويه من ثروة نفطية ضخمة، فما حصل في الأونة الأخيرة من تدني في أسعار النفط الخام في السوق النفطية هو نتيجة لتناغم قرارات دول المنطقة مع قرارات الإدارة الأمريكية المعادية لكل من إيران وروسيا اللتان يعتمد اقتصادهما بدرجة مهمة على الواردات من تصدير النفط الخام، فضلاً عن عدم التزام أوبك بسقوف الإنتاج العالمي التي تتراوح من (29) – (30) مليون برميل يومياً، ولكون السعودية صاحبة الحصة الأكبر فيها فقد قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوي، وبيعها للنفط الخام بأسعار منخفضة في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية (مؤشر دبي وعمان فضلاً عن قيامها بتخفيض أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية، حيث أنها زادت إنتاجها من (9.597) ملايين برميل يومياً في اغسطس عام 2015 إلى (9.704) ملايين برميل في سبتمبر من نفس العام (مركز الأبحاث والدراسات ، 2015، 16).

ت – سياسات الحد من التلوث البيئي : لقد قامت الدول الصناعية الكبرى بالعديد من الإجراءات من أجل رفع مقدرة استخدام الطاقة وتقليص استنزاف النفط باعتباره مورد مهم قابل للنضوب، وإن واحداً من هذه السياسات أنها قامت بفرض ضريبة تسمى (ضريبة الكربون الهدف منها رفع أسعار المشتقات النفطية للتقليل من اعتماد البلدان على هذا المورد الناصب ومن أجل حماية البيئة من الملوثات الناجمة من استهلاكها، فضلاً عن تحصيلها إيرادات ضريبية، إلا أن هذه الإيرادات الضريبية تتفاوت من بلد لآخر (موسى وشكه ، 2015، 27)

### 1-2-5 المنظمات الدولية للنفط

من اهم التنظيمات الدولية والاقليمية التي لها تأثير على اسعار النفط هي :

#### 1-منظمة الدول المصدرة للنفط:

هي من ابرز المنظمات الاقتصادية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتقوم منظمة الأوبك منذ نشأتها سنة 1960 بدور كبير في السوق النفطية العالمية ، وكان الهدف من انشاء منظمة الأوبك هو لم شمل الدول العربية المنتجة للنفط والتعاون مع الدول الصديقة المنتجة للبتترول و التي تتشابه بنفس الظروف ، وتم انعقاد المؤتمر الأول للأوبك في بغداد 1960 وتضم المنظمة خمس دول العراق ، ايران الكويت السعودية ، فينزويلا (سيلتر ، 2016، 59) ، ولقد كان اهتمام المؤتمر بالعلاقة بين حكومات الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية التي تعمل في تلك الدول ، والاتفاقات التي حصلت بين الحكومات وشركات النفط غير متماثلة ، حيث كانت مهمة الشركات تسويق النفط وتحديد الاسعار والانتاج والدول المنتجة دورها هو الحصول على حصتها من بيع (Griffin, 1980, 105)، وإن والأهداف الرئيسية للمنظمة هي: (Turner, 2007:74):

توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل للحفاظ على مصالحها بشكل فردي وجماعي.

ابتكار طرق ووسائل الضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بهدف القضاء على التقلبات الضارة وغير الضرورية .

تأمين دخل ثابت للدول المنتجة ، وإمدادات نفطية فعالة واقتصادية ومنتظمة للدول المستهلكة  
توفير عائد عادل على رؤوس الأموال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول.

2-الوكالة الدولية للطاقة : انشئت وكالة الطاقة الدولية على اعقاب ما اصطلح الغرب تسميته بأزمة الطاقة الدولية حيث قامت الدول العربية المصدرة للنفط سنة 1973 برفع اسعار النفط الخام وتخفيض انتاجه ايضا ، ومنع تصدير النفط الى الدول التي ساندت اسرائيل في حرب 1973 ، وبالفضلاً عن ذلك انتقال السيطرة على انتاج النفط بالدول المصدرة من ايدي الشركات الغربية الى حكومات الدول المضيفة وبما في ذلك تحديد الاسعار وحجم الانتاج حيث قام الرئيس الأمريكي سنة 1973 بتوجيه دعوة الى حكومات الدول الصناعية بالحضور الى الاجتماع الذي عقد في واشنطن 4 فبراير 1974 في بذل وتنسيق الجهود لتنمية الطاقة البديلة ضمن اطار منظمة التعاون الاقتصادي OECD (المنعم، 2016، 26). وتتمثل اهداف الوكالة الدولية للطاقة بما يلي (رسن، 1999، 25):

تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية ، في حالات الطوارئ ، وتحقيق الإجراءات الكفيلة بترشيد الاستهلاك وبضغط الطلب .  
صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.

وضع برامج طويلة المدى تهدف إلى تقليص التبعية في البلدان المنتجة ، وتقليل الاعتماد على الطاقة الدولية.  
تشجيع وتنمية الطاقة البديلة ، كالطاقة الشمسية والذرية.

متابعة احداث السوق النفطية وتبادل ما بين الوكالة والشركات النفطية التابعة لدول والوكالة.

العمل على تقسيم النفط في حالة وجود وندرة او مقاطعة محتملة في الامدادات النفطية ، وتم وضع خطة طوارئ المشاركة دول الاعضاء في الاحتياطات النفطية لديها.

## 2-6 الصدمات النفطية

شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، وسنبرز أهم هذه المراحل:

### 1-الأزمة النفطية الأولى 1973

أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نقطها حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النقط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة الحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70% ( موري، 2010، 73).

### 2- الأزمة النفطية الثانية 1979

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، ووصل سعر البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 (بوجمعة، 2009، 93)

### 3- الأزمة النفطية العكسية 1986

فقد كانت بفعل فاعل ويعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، وشجعت كل المصدرين خارج أوبك مما خفض الإنتاج ومنه صادرات نقط أوبك إلى نحو النصف، وبحلول منتصف عام 1986 هبط سعر برميل النفط إلى حافة 11.575 دولار أميركي للبرميل رغم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1970) – (1988)، ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي داننة إلى صافي مدينة (السعدون، 2009، 107).

### 4- الأزمة النفطية الرابعة 1990-1991

تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية و التي ارتفعت الأسعار على أثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل.

### 5- الأزمة النفطية 1998 أزمة الآسيوية

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات

النفطية الدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فاتخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل (السعيد ، 2014 ، 5)

#### 6- ثورة أسعار النفط ابتداء من سنة 2004

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 للبرميل خلال الربع الأول ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع ، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهياريات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية (بوجمعة، 2009، 104).

#### 7- الصدمة النفطية 2014

كان للمخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الإمدادات وتباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين دورا رئيسا في استمرار تراجع أسعار النفط، فشهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 ، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في جوان 2014 إلى 44.4 دولار في جانفي عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 وواصلت الأسعار انخفاضها نهاية سنة 2015 حيث وصل سعر النفط إلى 29 دولار في ديسمبر 2015 حيث كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة وارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع .

#### 8- الصدمة النفطية في ظل جائحة كورونا لعام 2020:

شهد الطلب على النفط انخفاض في ظل مخاطر جائحة كوفيد - 19 التي هددت الاقتصاد العالمي، و أوصلته الى مرحلة التوقف التام ويأتي هبوط الطلب على النفط بالتوازي مع حدوث رفع في المقترح النفطي في ظل اعلان كبرى البلدان المنتجة للنفط عن توسعها في الإنتاج، ونتيجة لذلك انخفضت معايير أسعار النفط من (50) دولار للبرميل في 6 مارس إلى ما بين (20-35) دولار في منتصف شهر مارس و واجهت البلدان المصدرة للنفط صدمة مالية كبيرة (العراق) انموذجا)، وخسارة فادحة في الإيرادات نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية، وتأثير اقتصادي سلبي على موازنات الدول الربعية التي تعتمد إيراداتها بشكل كبير على إيرادات القطاع النفطي ( صندوق النقد الدولي، 2020، 5).

### المبحث الثالث

#### الاتجاه النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية

##### 1-3-1 مفهوم التجارة الخارجية

تتم التجارة الدولية بين بلدين او وحدتين اقتصاديتين بناءً على اختلاف الأسعار النسبية التوازنية في كل وحدة اقتصادية او بلد والتي تتحقق بسبب اختلاف مكونات العرض والطلب في البلدين لتشكل الأسعار النسبية بين البلدين الحافز والمحرك للتجارة الدولية (داود وآخرون ، 2002 ، 13)

تعرف التجارة الخارجية بأنها صورة من صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل استيرادات و صادرات وهي بذلك فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية الجارية عبر الحدود الوطنية مثل تبادل السلع والخدمات وتبادل النقود ورؤوس الأموال وعنصر العمل (سليمان وآخرون، 2023، 28)

التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدولتين او اكثر و تحظى بأهمية بالغة منذ مطلع القرن العشرين وذلك للتخلص من الآثار السلبية الى سببها الحرب العالمية الثانية وتمثلت بالعوائق التجارية والركود الاقتصادي الذي أدى لظهور اتفاقية برتن وودز التي دعت الى بلورة الأطر الجماعية للدول المشتركة في التجارة من خلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فتعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من أهمية في الناتج القومي الإجمالي نتيجة الدول المشاركة في التجارة (داود وآخرون ، 2007 ، 13)

وعرفت التجارة الخارجية بعدة مفاهيم بناء على الهدف من دراستها. فمن الناحية التاريخية تعرف بأنها الصور للعلاقات الاقتصادية التي يجري من خلالها تبادل السلع والخدمات على شكل صادرات واستيرادات وقد ارتكز هذا التعريف على الاطار العام للتجارة الخارجية المتمثل بالصادرات والاستيرادات. ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى التي تحدث بين مجموعة من الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة هذا التعريف اشتمل على السلع والخدمات بصورة نهائية فضلاً عن مدخلات الإنتاج كعناصر الإنتاج وان الهدف الرئيسي منه هو تحقيق المنافع المتبادلة من خلال التجارة الخارجية (المعموي، 2021،

### 1-3-2 مؤشرات قياس التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العالم ولها أهمية كبير في التنمية وزيادة معدلات النمو في الدخل القومي وان نمو الدخل القومي من المؤشرات الإيجابية للميزان التجاري الصافي الذي يحقق فائضاً، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد احتياجاتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

أولاً: مؤشرات قياس التجارة الخارجية

تعد تلك المؤشرات مهمه فهي تبرز مدى أهمية البيانات الاحصائية التي تساهم في تنمية اقتصاد اي بلد، لذلك سوف يتم تسليط الضوء على اهم هذه المؤشرات: (موسى واخرون , 2015, 25 – 26)

متوسط دخل الفرد الواحد من التجارة الخارجية : يعني متوسط دخل الفرد من جميع التجارة الخارجية للبلد تكمن أهمية هذا المتوسط في حقيقة أنه يشرح مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الإنسان في البلاد، لهذا السبب يمكن مقارنة هذه المتوسطات عبر البلدان مختلفة ومدى ارتباطها بالتجارة الخارجية وكم يتم قياسها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{متوسط دخل الفرد الواحد من التجارة الخارجية} = \frac{\text{اجمالي قيمة التجارة الخارجية}}{\text{اجمالي عدد السكان}}$$

متوسط الميل للاستيراد : يساعد هذا المؤشر في معرفة درجة اعتماد دولة ما على الواردات وبالتالي معرفة درجة اعتماد الإنتاج الوطني على الإنتاج العالمي، وعندما يكون متوسط الميل نحو الاستيرادات كبيراً فإنه يشير إلى أن هذا البلد يعتمد على الواردات من أجله لكن هذا لا يعني أن البلاد فقيرة أو غنية، ويمكن قياسه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{متوسط الميل للاستيرادات} = \frac{\text{الاستيرادات الاجمالية}}{\text{الدخل القومي الإجمالي}}$$

نسبة التبادل: من خلال هذه نسبة التبادل يمكننا فهم العلاقة بين الصادرات والاستيرادات ولا سيما كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها وعدد وحدات السلع المستوردة التي تتلقاها لكل وحدة من السلع المصدرة، يوضح المؤشر درجة التحكم صادرات الدولة على وارداتها ، ويشير أيضاً إلى حجم مشتريات السلعة للبلد فيما يتعلق بالدول في الخارج لذلك إذا كانت النسبة أكثر من واحد صحيح فإنه تصب في مصلحة الدولة، ويمكن قياسها من خلال المعادلتين :

$$(أ) \text{ نسبة التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} * 100 \%}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

$$(ب) \text{ نسبة التبادل} = \frac{\text{مستوى اسعار الصادرات} * 100 \%}{\text{مستوى اسعار الواردات}}$$

الانفتاح التجاري: ويعكس هذا المؤشر مدى أهمية الصادرات والواردات للنتائج المحلي الإجمالي والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. فكلما ارتفع المؤشر زاد اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لبيع كافة منتجاته من السلع والخدمات والحصول على احتياجاته من السلع والخدمات وبالتالي اعتماده الى حد كبير على العالم الخارجي. ويمكن قياسه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الانفتاح التجاري} = \frac{\text{إجمالي قيمة التجارة الخارجية}}{\text{النتائج المحلي الإجمالي}} * 100\%$$

الأهمية النسبية للصادرات : ترجع أهمية الصادرات إلى تأثيرها على الاقتصاد وانعكاسها على الميزان التجاري لبلد فضلاً عن إلى توفير النقد الأجنبي والاستغلال للموارد الطبيعية بشكل امثل.

$$\text{الأهمية النسبية للصادرات} = \frac{\text{الصادرات الاجمالية}}{\text{النتائج المحلي والاجمالي}} * 100\%$$

التركيز السلعي للصادرات: من خلال هذا المؤشر يتم التعرف على مدى اعتماد الدولة ما على تصدير منتج واحد او كمية قليلة من منتجات , ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات السلعية الرئيسية}}{\text{قيمة الصادرات الاجمالية}} \times 100\%$$

التركيز السلعي للاستيرادات: من خلال هذا المؤشر يتم التعرف على مدى اعتماد الدولة ما على استيراد منتج واحد او كمية قليلة من منتجات , ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{التركيز السلعي للاستيرادات} = \frac{\text{قيمة استيراد السلع الرئيسية}}{\text{قيمة الاستيرادات الاجمالية}} \times 100\%$$

### 3-3-1 اسباب قيام التجارة الخارجية والتبادل التجاري

بدأت التجارة الخارجية تستحوذ على اهتمام العديد من الدول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور العولمة، هناك عدة اسباب ادت الى قيامها ومنها منها :

التخلص من فائض الانتاج : نتيجة ظهور فائض في إنتاج بعض السلع والخدمات.

اختلاف في ثروات الموارد الطبيعية بين الدول : أن ثروات الموارد الطبيعية تكون غير موزعة بالتساوي بين الدول (Suárez, et.al., 2021, 2314).

اختلاف مستوى التقدم التقني والتطور التكنولوجي بين الدول : تُعد من بين اهم اسباب التي ادت الى ظهور التجارة الخارجية لأنها تخضع لضوابط والتزامات قانونية التي تختلف من دولة لدولة.

العلاقات الدولية الاقتصادية : تختلف دول العالم فيما بينها في الظروف المناخية والموارد الطبيعية والبشرية والمالية التي تؤدي دوراً فعالاً في التأثير على طاقاتها الإنتاجية ، وبهذا التنوع والاختلاف لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي إلا من خلال عمليات وانشطة التبادل التجاري(عبد اللطيف , 2021 , 19).

تحقيق الاكتفاء الذاتي : فعندما ينتج الفرد أو المجتمع سلعة معينة يجد أن هناك قسماً منها يلبي احتياجاته ويزيد عنها ، لذلك بدأ يفكر في كيفية التخلص منها مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى عملية التبادل للسلع والخدمات مع المجتمعات أو افراد اخرين بحاجتها اليها ، كما أن عملية تبادل السلع والخدمات الفائضة تحقق مصلحة مشتركة لكلا الطرفين(علي , 2018 , 11 – 12).

اختلاف تكاليف الانتاج : أدى التفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول إلى قيام التجارة بينهما على وجه الخصوص البلدان التي لديها ما يسمى باقتصادات الحجم.

المزيد من الانفتاح من قبل الدول الكبرى: الدول المتقدمة هي من بين الدول الأكثر انخراطاً في التجارة الخارجية ويعزى ذلك إلى نضج الأسواق وتخصص الاقتصاد فيها ومنظمتها التجارية القوية، عكس البلدان ذات الهياكل التجارية الأقل تطوراً والتي تتميز بدرجة كبيرة من عدم التناسق في أنظمة التجارة(الجبوري والعزاوي , 2017 , 222 – 224).

اختلاف مستويات الأسعار : من احدى الاسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية هي التباين في مستويات الاسعار المنتجات ما بين الدول من غير منطقي ان تتساوى سعر منتج معين بين بلدان حتى وان توافرت كل الفرص والظروف وسبب هذا التباين هو كلفة انتاجها وبالأخص المنتجات التي يتم انتاجها بكميات هائلة، نرى في بعض الاحيان ان الزبون قد يكون عقلته في شرائه فدائماً ما يحاول الحصول ع منتج بأرخص سعر ممكن ولهذا تحاول الدول دائما انتاج منتجات بأسعار بتكاليف اقل وبتالي تنعكس على انخفاض اسعارها(العزاوي , 2022 , 2).

تفاوت في حجم رؤوس الاموال : تُعد عامل راس المال من عوامل الهامة لتنشوء المشاريع الانتاجية والذي يكون غير متاح في كل البلدان العالم وهو من عوامل المكتسبة بسبب الاستثمارات ونشاطات عمليات انتاجية سابقة في الماضي تمكنت بعض بلدان من متطورة من زيادة رؤوس اموالها بواسطة استثمارات او من خلال عمليات تبادل مع الدول النامية، وهذه الاموال التي تمكنت هذه الدول من حصول عليها استطاعت من

خلالها قيام لعمليات اقتصادية صناعية ذات نفقات انتاجية مرتفعة التي لا تستطيع بلدان النامية القيام بيها لعدم تمكنها او لا تمتلك رؤوس اموال كافية لقيام بذلك (هيج و اخرون, 2020, 513).

فيما يرى (Uğur,2022,1) بأن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تسبب قيام او اللجوء الى التجارة الدولية وهي :

وجود فروق واختلافات في الأسعار بين الدول.

وجود فائض في الإنتاج أو إنتاج غير كافٍ داخل البلد، بينما تتوفر في بعض الدول الإنتاج فائض عن الحاجة وذلك يعود لعدة اسباب ومنها توافر ايدي العاملة الخبيرة والموارد الطبيعية والاختلافات في التنمية الاقتصادية والمعرفة التقنية.

المنتجات المميزة تتميز منتجات بعض الدول عن غيرها بنوعيتها وجودتها العالية أو تكلفتها منخفضة.

وكما اضاف (العبادلة , 2020 , 12) بان هناك اسباب اخرى لقيام التجارة الخارجية وهي :

نفقات الانتاج المنخفضة.

التخصيص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

ندرة الموارد الطبيعية وتوزيعها غير المتكافئ في العالم مما لا يسمح لأي دولة مما ادة الى عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي.

تباين في مستويات التطور العلمي والتكنولوجي و المستخدم في عملية الإنتاج من دولة لأخرى.

الاستفادة من المنتجات الفائضة بالبحث عن أسواق جديدة.

عدم التجانس في أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وتفضيل المنتجات ذات الأداء الجيد.

وكما أكدت ( بوراس , 2015 , 32) على ان هناك العديد من الفوائد الناشئة عن إقامة التجارة الدولية لجميع دول العالم ، ومن أهمها ما يلي:

1. استخدام واستفادة من موارد البلدان الاخرى.

2. منع احتكار السلع من قبل الشركات.

3. زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية لكل دولة.

4. خلق فرص العمل وتقليل من ظاهرة البطالة.

5. الحصول على الموارد المالية من خلال الرسوم الجمركية.

6. تخفيض من نفقات وأسعار السلع والخدمات.

أن من اهم اسباب نشوء التجارة الخارجية في البلدان سببها فروق الأسعار بين الدول وكما يعد عدم كفاية الإنتاج في بلد ما والتمايز بين السلع من بين أسباب قيام التجارة الخارجية، من أهم مسؤوليات الحكومة تلبية الاحتياجات والمتطلبات الأساسية لمواطني الدولة، لكي تستطيع الدولة من تطوير قطاع الخدمات ، والصناعة ، وقضاء على البطالة ، وتحسين مستوى الدخل للفرد يجب أن يكون لديها اقتصاد قوي ، لذلك تحتاج البلدان إلى تطوير التجارة الخارجية من أجل الحفاظ على اقتصاداتها قويا.

#### 1-3-4 مقومات التجارة الخارجية

ان التجارة الخارجية تحتاج إلى عدة مقومات لكي تستمر في الوجود وتزيد من نشاطها ومن بين اهم هذه المقومات نجاح التجارة الخارجية هي(الدويكات , 2019 , 1):

لا يمكن أن يتم إنتاج المواد قابلة للبيع وعملية استيرادها او تصديرها من أي نوع سواء كانت هذه المواد مواد زراعية مثل المحاصيل أو المواد الصناعية مثل الإسمنت والملابس وغيرها ولا يمكن أن تتم التجارة دون وجود هذه المواد.

ينبغي توفير وسائل متعددة للنقل بواسطتها يمكن نقل جميع المواد من اماكن إنتاجها إلى اماكن تسويقها لكي يتم بيعها ومن بين هذه الوسائط مثلا في البر يتم النقل بواسطة السيارة أو عن طريق البحر أو عن طريق الجو من خلال الطائرات.

وجود عدة أسواق تتم من خلالها عملية تبادل السلع ويمكن أن تكون هذه الأسواق أرضية وأن تكون موجودة في مكان معين أو أن تكون عملية التبادل عبر شبكات الإنترنت.

رأس المال هو قوة الدولة ، وبالتالي فإن وجود رأس المال يحفز عملية التداول.

فيما بين اخرون بان مقومات التجارة الخارجية تتضمن الاتي :

إزالة كافة الحدود التجارية التي تعرقل أنشطة التجارة وتشجيعها للتخصص في انتاج المنتجات التي تتمتع في انتاجها وإغلاق المسافات من خلال العولمة السياسية في محاولة لتحويل العالم إلى قرية واحدة ومتجددة(سعيد ومحمد, 2019, 11).

زيادة القدرة على بيع المنتجات الفائضة بما يتجاوز احتياجات اسواق المحلية ومحاولة وربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض(فارس, 2015, 147)

#### المبحث الرابع

العلاقة بين تقلبات اسعار النفط ومعدلات التجارة الخارجية

ترتبط أسعار النفط بمعدلات التبادل التجاري، إذا ما كانت الدولة مستورداً للنفط أو مصدراً له، إذ كان البلد مستورداً، فقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف سعر الصرف، ويؤدي هذا إلى عجز في الميزان التجاري من خلال انخفاض قيمة العملة وجعل معدل التبادل التجاري يميل لصالح البلدان المصدرة للنفط ضد البلدان المستوردة للنفط الخام، والعكس صحيح إذا كانت الدولة مصدرة للنفط وسيكون لديها فائض في ميزانها التجاري، إن انخفاض قيمة العملة له تأثير مزدوج من ناحية، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكلفة واردات النفط، مما قد يؤدي بدوره إلى حدوث خلل في معدلات التبادل التجاري الذي سيمثل لصالح الدول المصدرة، ويؤدي هذا الخلل السلبي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة البطالة، من ناحية أخرى تؤدي زيادة أسعار النفط وتقلباته إلى زيادة الدين الخارجي، مما يضعف الآفاق الاقتصادية واستدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل نتيجة لزيادة الدين الخارجي، سيكون هناك تحويلات للدخل وزيادات محتملة في عجز الميزانية والضرائب، مما قد يتسبب أيضاً في انخفاض مستويات المعيشة بمرور الوقت، وقد تؤدي الضرائب المرتفعة وأسعار الفائدة المرتفعة إلى مزاحمة الاستثمار وتقليل الاستهلاك والإنتاج، وادت هذه العوامل في النهاية إلى انخفاض في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية(إحسان وسعدون ، 2023 ، 565).

أما في قطاع الطاقة، تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة أسعار الطاقة، وبالتالي ممارسة المزيد من الضغط على أسعار المدخلات في كل من القطاعين الزراعي والصناعي، ومن ثم رفع تكلفة المنتجات الوسيطة والنهائية وارتفاع أسعار البيع بالجملة والتجزئة وتقلل من مستويات الاستثمار والاستهلاك، كل هذا سينعكس بالسلب على البلدان المستوردة للنفط، كما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى الأسعار العام في الاقتصاد ونتيجة لذلك فإن ارتفاع التضخم يجعل المنتجات المحلية أقل قدرة على المنافسة في السوق الخارجية مما يعمق من الآثار السلبية في معدل التبادل التجاري ومع ذلك، يزداد الطلب على الاستيرادات بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية ويزيد من العجز التجاري، فضلاً عن ذلك ان ارتفاع أسعار النفط، سيجعل جميع البلدان تعمل على شراء المزيد من الدولارات الأمريكية التسوية حاجتها من النفط الخام للاستخدام المحلي وسيؤدي ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية وزيادة قيمة الدولار الأمريكي. إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في معدلات التبادل التجاري مبدئياً على المدى القصير، ولكنه يتحسن بعد ذلك على المدى الطويل بسبب زيادة الصادرات (Le & Chang, 2013 81).

أن هبوط أسعار النفط له تأثير سلبي على البلدان المصدرة للنفط، في حين أن انخفاض واستقرار أسعار النفط له تأثير أكثر ملاءمة في البلدان المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار، تتمثل إحدى نقاط الضعف الحاسمة في معظم الدراسات التجريبية أن التقلبات في أسعار النفط يفترض أن يكون لها تأثيرات متماثلة، إن تغيرات أسعار النفط لها تأثيرات غير متكافئة في الواقع، ونظراً لأن توقعات واستجابات المصدرين السابقين والمستوردين لارتفاع أسعار النفط من المرجح جدا أن تكون مختلفة عن تلك المتعلقة بانخفاض أسعار النفط، فمن المرجح أن تؤثر تغيرات أسعار النفط على التوازنات الخارجية بشكل غير متماثل في الدول المختلفة عند تقييم العلاقة بين سعر النفط ومعدلات التبادل التجاري بالفضلاً عن ذلك، فإن الفائض التجاري لدولة ما مع بعض الشركاء التجاريين يمكن أن يهيمن عليه العجز التجاري مع الآخرين والعكس صحيح في مثل هذا النموذج، حتى البلدان ذات الاقتصادات التي تبدو متشابهة من المحتمل في كثير من الأحيان أن (Baek & Doug, 2018,2)

تظهر أنماطاً تجارية مختلفة مع شركاء تجاريين مختلفين ولعقود طويلة، اعتبر النفط مدخلاً رئيساً للإنتاج نظراً لأهميته وحصته في التجارة العالمية، ويتأثر مصطلح التجارة في البلاد من خلال الارتفاع والانخفاض غير المتوقعين في أسعار النفط من حيث معدل التبادل التجاري، وتشكل المنتجات المتعلقة بالصناعة البترولية حوالي (20%) من نشاطات التجارة العالمية، وهناك طرق مختلفة تؤثر من خلالها أسعار النفط على الاقتصادات الغنية بالنفط يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسين مدة التجارة في البلدان الغنية بالنفط، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي

وتحسن معدلات التبادل التجاري، ستزيد الأسر والشركات من النفقات وخطط الاستثمار استجابة لارتفاع أسعار النفط التي تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية للدول الغنية بالنفط وتوفير أسعار الصرف في البلدان المستوردة للنفط، وبالتالي سيزداد الفائض التجاري الأولي ويحدث انخفاض في الميزان التجاري غير النفطي عند زيادة الإنتاج الحقيقي، تكشف الأدبيات عن تأثير أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة، لكن الدراسات النادرة تركز على قناة تجارة النفط (Raheem LE & Chang, 2017, 12 – 25)

ان معدلات التبادل التجاري هو عامل رئيس لاستقرار الاقتصاد على المستوى العالمي ويتأثر كثيراً من خلال التقلبات في أسعار النفط العالمية الذي ينعكس على تكاليف الإنتاج في جميع البلدان، وقد جادلت الدراسات حول المسألة بأن تكلفة إنتاج المنتجات تزداد بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي تؤثر على الميزان التجاري في الاقتصادات المستوردة للنفط ويجب أن تستخدم السياسات المختلفة للقضاء على هذا التأثير علاوة على ذلك، من المحتمل أن تؤدي زيادة أسعار النفط إلى ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصادات المعتمدة على النفط على تحسين شروط التجارة وهداً على ذلك، ستزداد الإيرادات مما يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري ويمكن تفسير ذلك من خلال تأثيرين غير مباشرين (Korhonen & Ledyeva, 2010: 84)

وهما تأثيرات العرض والطلب في جانب العرض تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى تراجع تلك الدول التي تستورد النفط بسبب صدمة العرض السلبية في عملية الإنتاج التي تقلل من وارداتها مما يؤثر على معدلات التبادل التجاري للدول المنتجة للنفط، أما في جانب الطلب، تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى ضغوط تضخمية على السوق العالمية تؤدي مالياً إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات في حالة كلا البلدين وبالتالي، فإن هذا سيزيد من سعر الفائدة لأن السلطات النقدية ستؤدي إلى تقليل الاستثمار وكذلك الاستهلاك، لذلك سيؤدي ذلك إلى تراجع معدل النمو في الاقتصادات الشريكة وانخفاض الطلب على النفط في البلدان المستوردة للنفط نتيجة لانخفاض الصادرات مما سيؤثر على الميزان التجاري للاقتصادات المعتمدة على النفط، تستفيد الدول المصدرة بشكل عام من زيادة أسعار النفط التي تعتمد على حجم الإيرادات وتأثيرات العرض والطلب، تثبت صدمات النفط السلبية أيضاً أنها هدية للبلدان المصدرة للنفط وليست لعنة أما في حالة انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات المنتجة للنفط على النحو التالي انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يقلل من الإيرادات في الاقتصادات الغنية بالنفط انعكاس الإيرادات) مما يؤثر على صادراتها (تأثير الطلب)، ومع ذلك، يتم تقليل التأثير السلبي من خلال تكوين التجارة ويمكن تحسين تأثير المشاركة في التكلفة والميزان التجاري المتوقع في النهاية، قد يكون لانخفاض أسعار النفط على الاقتصادات المستوردة للنفط تأثير ضار على المدى الطويل لأن الاستيراد الضخم يضغط على معدلات التبادل التجاري كل من تكوين التجارة وتأثير حصة التكلفة وقد تؤدي كفاءة وإنتاج القطاع غير النفطي إلى زيادة ذلك، والعكس صحيح حيث أن كفاءة وإنتاج القطاع غير النفطي قد يزيدان من التعديل العكسي الذي يعتمد على سعر الصرف الحقيقي للشركاء التجاريين النموذج النظري الآخر حول الميزان التجاري الذي يعد نموذجاً بديلاً ناقصاً يعتمد على عدة افتراضات مثل السلع المحلية ليست بديل مثالية للسلع الأجنبية، وليس لدى المستهلك وهم نقدي ويريد تعظيم منفعة ضمن قيود ميزانيته يتم التأكد من طلب الاستيراد والتصدير والسعر النسبي للسلع المتداولة من خلال مستوى الدخل الأجنبي والمحلي لكشف تأثير أسعار النفط بمعدلات التبادل التجاري غير النفطي (إحسان وسعدون ، 2023 ، 567).

إن تراجع أسعار النفط في حد ذاته يخفض الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد مما يخفض ويقوة من الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن زيادة في معدلات البطالة؛ في حين حدوث العكس عند ارتفاع أسعار النفط؛ تتأثر اقتصادات الدول النامية المستوردة للنفط بشدة بتقلبات أسعار النفط نظراً لكثافة استعمالها للنفط وانخفاض قدرتها في التغلب على العقبات المالية الناجمة عن زيادة تكاليف استيراد النفط، مما يؤدي إلى حصول تضخم بالاقتصاد فضلاً عن انخفاض أرباح الشركات، وبالتالي انخفاض الاستثمار وزيادة البطالة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي؛ فضلاً عن استنزاف الاحتياطيات من قبل البنك المركزي الاستقرار سعر صرف العملة تمر تقلبات أسعار النفط عبر الموازنة العامة للاقتصاد؛ فانخفاض أسعار النفط يؤثر وبشدة في متغيرات السياسة المالية نظراً لاعتماد سعر نفط محدد مسبقاً لإقرار الموازنة العامة على عكس ارتفاع أسعار النفط وللسبب ذاته (Jbir & Ghorbel, 2009, 1041-1051)، وإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب التمويل بالعجز، فضلاً عن حصول عجز في الحساب الجاري (Thai-Ha Le & Youngho, 2013, 78-96).

### الفصل الثالث

قياس أثر تقلبات أسعار النفط في التجارة الخارجية لدول مختارة

المبحث الأول

توصيف الأنموذج والمنهجية القياسية المستخدمة في الدراسة

في هذا المبحث سيتم بناء الأنموذج القياسي الخاص بالدراسة وفقاً لثلاثة مراحل أساسية مهمة؛ وذلك بالتعريف بمتغيرات الأنموذج فضلاً عن عرض المنهجية القياسية المستخدمة لتقدير وتحليل معلمات الأنموذج وأخيراً أبرز الاختبارات النهائية (ما قبل وما بعد تقدير الأنموذج)، وكما يأتي:

أولاً: بناء الأنموذج القياسي: ويمر بناء الأنموذج لأي دراسة بثلاثة مراحل أساسية، هي:  
المرحلة الأولى: مرحلة توصيف الأنموذج:

تتمثل هذه المرحلة في توصيف متغيرات الدراسة؛ التي سيتكون منها الأنموذج القياسي، وعليه فإن الصيغة الرياضية العامة للأنموذج ستكون على النحو الآتي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

Y: وتمثل المتغير المعتمد؛ الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

X1: وتمثل حجم صادرات النفط (ألف برميل)

X2: سعر النفط (برميل/ دولار)

X3: وتمثل التضخم (%)

X4: وتمثل سعر الصرف (عملة محلية/ دولار)

X5: وتمثل سعر الفائدة الحقيقية (%)

فبالنسبة لحدود الدراسة، فقد جاءت على النحو الآتي:

الحدود المكانية، فقد اختير مجموعة التي تمثلت بـ (العراق، ليبيا، الجزائر، فنزويلا).

الحدود الزمانية، فقد غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (29) سنة للمدة من (1995-2023).

أما بالنسبة لمصادر بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة؛ فتم الاعتماد على مجموعة من البيانات الرسمية الصادرة من قبل من قبل البنك الدولي (WB)، والابوك.

الخطوة الأولى: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة: Unit Root Test

الجدول (7): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج في العراق

Unit Root Test Table by:

Augmented Dickey-Fuller

At Level

	Variables	Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statist.	-1.7912	-1.6260	-1.6831	-27.9971	-1.4016	-3.7831
	Prob.	0.3762	0.4565	0.4286	0.0001	0.5671	0.0080
	Signific.	n0	n0	n0	***	n0	***
	t-Statist.	-5.9050	-2.3325	-2.0422	-31.0091	-1.0791	-3.8722

With Constant & Trend	Prob.	0.0003	0.4042	0.5540	0.0000	0.9149	0.0272
	Significant	***	n0	n0	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statist.	-0.0586	0.5829	-0.1987	-2.2484	-1.3590	-3.2194
	Prob.	0.6535	0.8362	0.6056	0.0262	0.1575	0.0023
	Signific.	n0	n0	n0	**	n0	***

#### At First Difference

Variables	d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)	
With Constant	t-Statist.	-5.2984	-4.8632	-4.7572	-31.9608	-5.0013	-7.7163
	Prob.	0.0002	0.0006	0.0008	0.0001	0.0004	0.0000
	Signific.	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statist.	-5.1740	-4.8692	-4.6856	-30.0012	-4.0981	-7.5678
	Prob.	0.0017	0.0030	0.0048	0.0000	0.0176	0.0000
	Significant	***	***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statist.	-5.2717	-4.5910	-4.7149	-33.0113	-4.8952	-7.8692
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Signific.	***	***	***	***	***	***

(\*\*\*, \*\*, \*) تشير إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي.

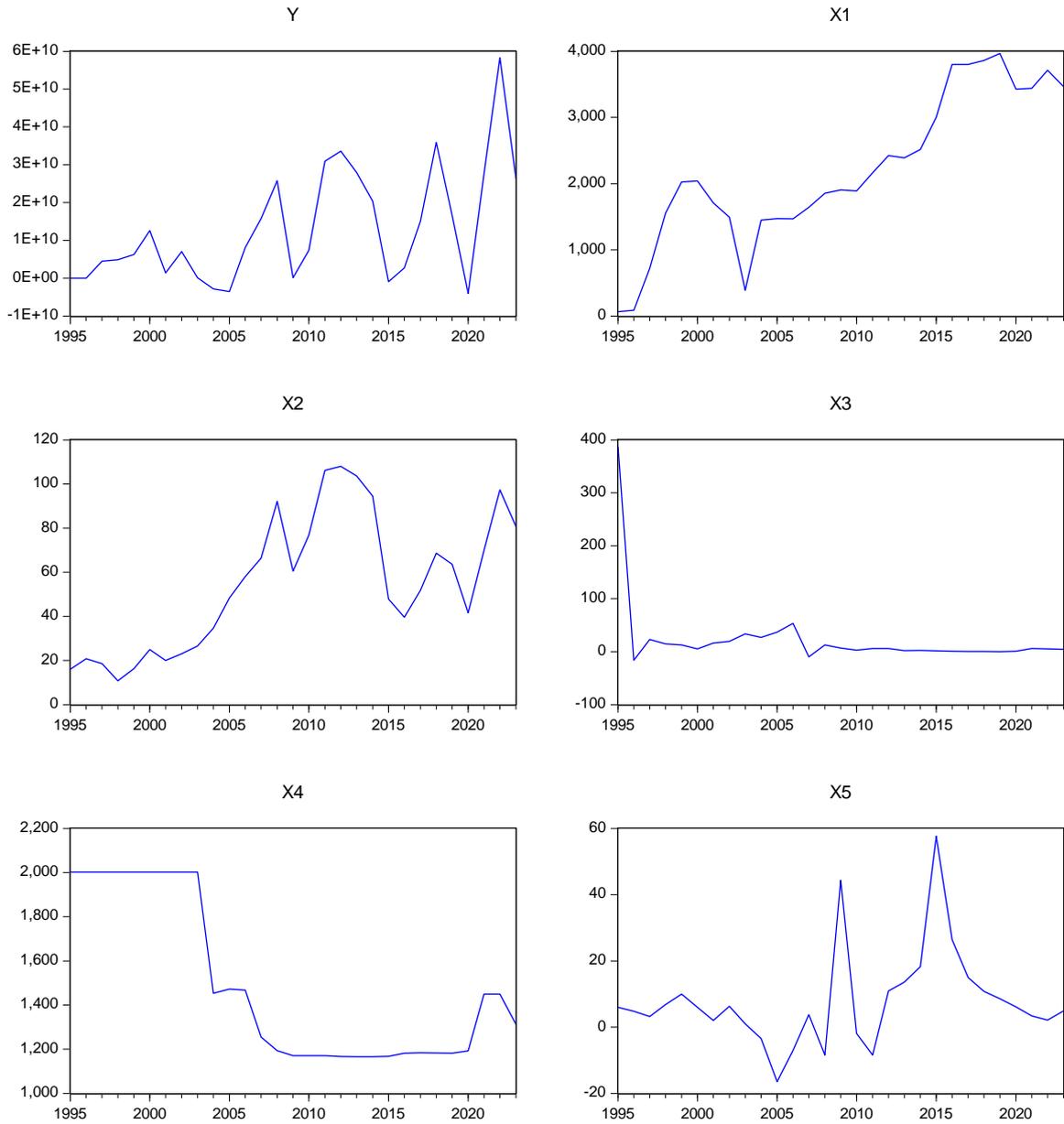
(No) تشير إلى عدم المعنوية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج Eviews 12.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج خلال مرحلتين، إذ يشير الجزء الأول من الجدول إلى نتائج الاختبار عند المستوى (Level)، بينما يوضح الجزء الثاني النتائج عند الفرق الأول (First Difference). ويتضح من نتائج الاختبار عند المستوى أن معظم متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة، إذ إن القيم الاحتمالية كانت أكبر من مستوى المعنوية (5%) في أغلب الحالات، مما يدل على قبول فرضية العدم التي تفترض وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات.

أما عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات، فقد أظهرت النتائج أن معظم المتغيرات أصبحت ساكنة عند مستويات معنوية مختلفة (1%، 5%، 10%)، وهو ما يتضح من خلال انخفاض القيم الاحتمالية عن مستوى المعنوية (5%) في أغلب المتغيرات. ويشير ذلك إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بعدم وجود جذر وحدة في السلسلة بعد التفريق الأول.

وبناءً على ذلك يمكن الاستنتاج أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها، الأمر الذي يوفر أساساً مناسباً لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في تحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. كما يمكن ملاحظة سكون هذه المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها من خلال الشكل:



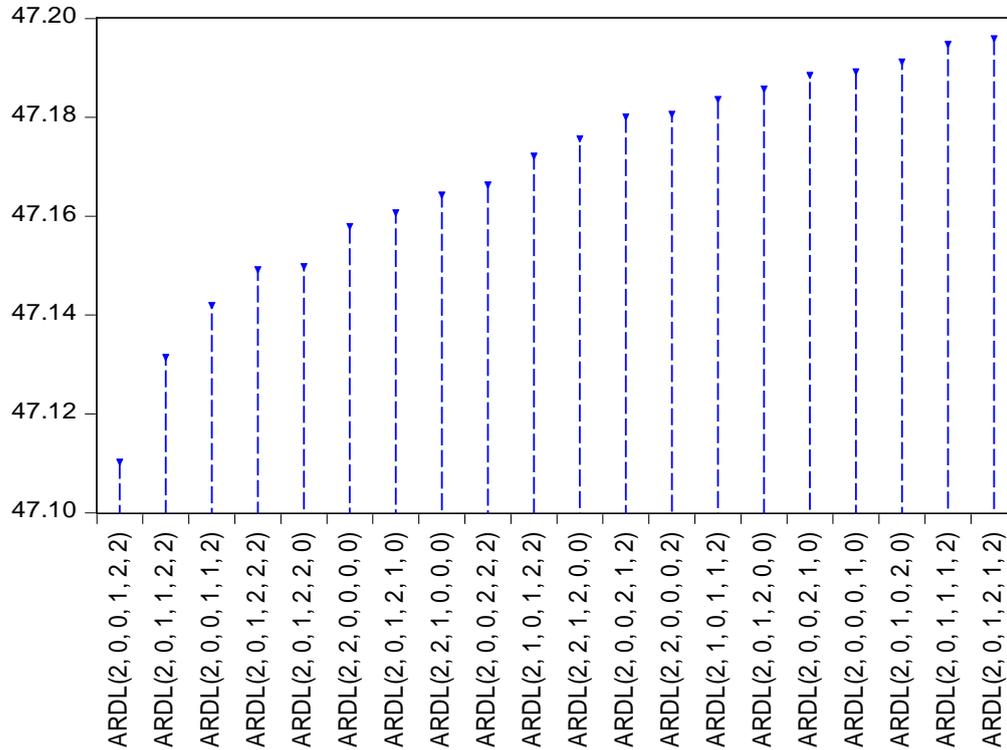
الشكل (9): الاتجاهات الزمنية لمتغيرات الدراسة في العراق للمدة (1995-2023)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

#### الخطوة الثانية: تحديد مُدد الإبطاء المثلى: Optimal Lag

هناك مجموعة من المعايير المستخدمة في تحديد مُدد الإبطاء المثلى للمتغيرات، التي تخلص الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، واعتمادًا على معيار (AIC)، فإن الأنموذج الذي سيتم اختياره وفق أنموذج (ARDL) هو (2, 0, 0, 1, 2, 2)، إذ يتم اختيار طول الإبطاء التي تعطي لهذا المعيار أقل قيمة. والشكل (10) أدناه يبين اختيار مُدة الإبطاء المثلى وفق معيار أكايك (AIC)، وكما يأتي:

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (10): نتائج مُد الإبطاء وفق طريقة معيار أكايك (AIC) للأنموذج في العراق

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

#### الخطوة الثالثة: اختبار التكامل المشترك: The Co-integration Test

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) المستخدم للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في اليابان ضمن منهجية ARDL. إذ تشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة إحصائية الاختبار (F) المحسوبة قد بلغت (5.12528)، وهي قيمة أعلى من القيم الجدولية للحد الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية (5%)، إذ بلغ الحد الأدنى (2.62) والحد الأعلى (3.79)، وبما أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية، فإن ذلك يقود إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

وعليه يمكن الاستنتاج أن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج ترتبط فيما بينها بعلاقة توازنية طويلة الأمد، الأمر الذي يبرر استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

الجدول (8): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج في العراق

#### Bounds test Approach

Test Statist.	Value	Signific.	I(0)	I(1)
F- Statist.	5.12528	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.6	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

الخطوة الرابعة: تقدير وتحليل نتائج الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (9): نتائج تقدير أنموذج (ARDL) لمتغيرات الأنموذج في العراق

Method: ARDL ( 2, 0, 0, 1, 2, 2 )

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model Selection Method: AIC

Included observation: 28

Variables	Coeffici.	Std. Error	t- Statist.	Prob.
Long Run Coefficients				
X1	0.5985961	9099070.	6.578649	0.0000
X2	4.0572808	4578290.	8.840647	0.0000
X3	-1.4691008	6681960.	-2.188838	0.0461
X4	2.3601933	4330020.	5.450768	0.0001
X5	7017348.-0	7827570.	-0.896490	0.3851
Short Run Coefficients				
C	1820-8.55	1.053408	.5719102	0.0000
D(X4)	.95677630	7654840.	.211808-	0.0000
D(X5)	1.3319008	653669.0	.5121507-	0.0000
ECM *	-1.512150	0.072704	.7988410-	0.000000
2R	0.974161		Adjusted R2	0.924642
F- Statist.	102.3323		Prob. (F- Statist.)	0.000000

(\*\*\*, \*\*, \*) تشير إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي.

(No) تشير إلى عدم المعنوية.

(\*) تشير إلى معامل تصحيح الخطأ (ECM).

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

يُوضّح الجدول (9) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، وكما يأتي:

أولاً: نتائج العلاقة في الأجل القصير

يدل معامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما تشير إلى سرعة عالية في تصحيح الاختلالات إذ يتم تعديل أكثر من 100% من الاختلال خلال فترة واحدة مما يعكس حدوث تجاوز مؤقت لمسار التوازن.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف (X4) والمتغير التابع في الأجل القصير، إذ بلغ معامل المتغير (0.9567763)، مما يدل على أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تحسن الميزان الخارجي للسلع والخدمات في الأجل القصير، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

في حين أظهر المتغير سعر الفائدة الحقيقي (X5) علاقة طردية مع المتغير التابع في الأجل القصير، إذ بلغ معامل المتغير (1.3319008)، مما يشير إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة قد تسهم في التأثير على حركة التدفقات المالية والاقتصادية بما يعكس على الميزان الخارجي، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

ثانياً: نتائج العلاقة في الأجل الطويل

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين حجم صادرات النفط (X1) والميزان الخارجي، إذ بلغ معامل المتغير (0.5985961) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، مما يدل على أن زيادة صادرات النفط تسهم في تحسين الميزان الخارجي للسلع والخدمات، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

كما أظهر المتغير سعر النفط (X2) علاقة طردية ومعنوية قوية مع المتغير التابع، إذ بلغ معامل المتغير (4.0572808) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، مما يعكس الدور المهم لأسعار النفط في دعم الإيرادات الخارجية وتحسين الميزان الخارجي.

أما المتغير معدل التضخم (X3) فقد أظهر علاقة عكسية ومعنوية مع الميزان الخارجي، إذ بلغ معامل المتغير (-1.4691008) وبمستوى معنوية أقل من (5%)، مما يشير إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد ومن ثم تدهور وضع الميزان الخارجي، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

في حين أظهر المتغير سعر الصرف (X4) علاقة طردية ومعنوية مع الميزان الخارجي، إذ بلغ معامل المتغير (2.3601933) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، مما يدل على أن تغيرات سعر الصرف تسهم في التأثير على حركة التجارة الخارجية وبالتالي على رصيد الميزان الخارجي، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

أما المتغير سعر الفائدة الحقيقي (X5) فقد أظهر علاقة عكسية غير معنوية مع المتغير التابع، إذ بلغت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على عدم وجود تأثير معنوي لهذا المتغير في الأجل الطويل.

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( $R^2$  Adjusted) نحو (0.924)، مما يدل على قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارج النموذج أو إلى المتغير العشوائي.

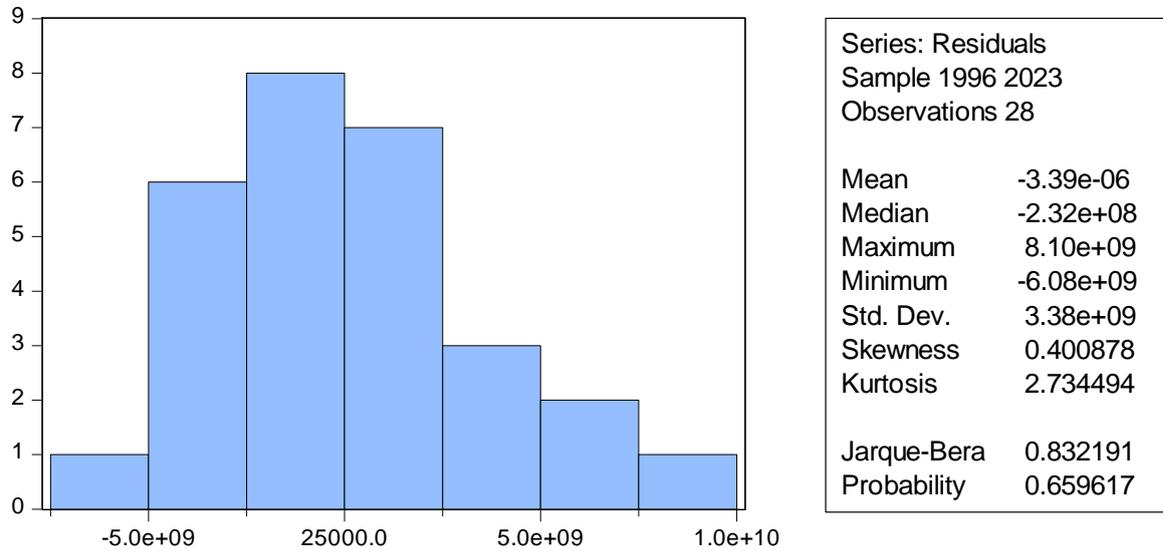
أما قيمة إحصائية F فقد بلغت (102.3323) وبقيمة احتمالية (0.000000) وهي أقل من مستوى المعنوية (1%)، مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج وصلاحيته في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

الخطوة الخامسة: اختبار ما بعد تقدير الأنموذج:

أولاً: اختبارات جودة الأنموذج:

اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية

يُوضح من الشكل (11) أدناه، أن القيمة الإحصائية للاختبار قد بلغت (0.832) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأنموذج المقدر في اليابان بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري تبلغ نسبته (3.38).



الشكل (11): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للنموذج في العراق

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

يُنصَح من الجدول (10) أدناه، أن القيمة الإحصائية للاختبار قد بلغت (1.034706) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن النموذج المقدر في العراق خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (10): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج في العراق

Serial Correlation LM Test by:

Breusch and Godfrey

F- Statist.	1.034706	Prob. F (2,12)	(0.3850)No
Obs.*R- Squared	3.971320	Prob. Chi- Square (2)	0.1373

(No) تشير إلى عدم المعنوية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج Eviews 12.

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

يُنصَح من الجدول (11) أدناه، أن القيمة الإحصائية للاختبار قد بلغت (0.571702) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن النموذج المقدر في العراق يتمتع بثبات التباين.

الجدول (11) : اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج في العراق

Heteroskedasticity Test by:

Breusch-Pagan-Godfrey

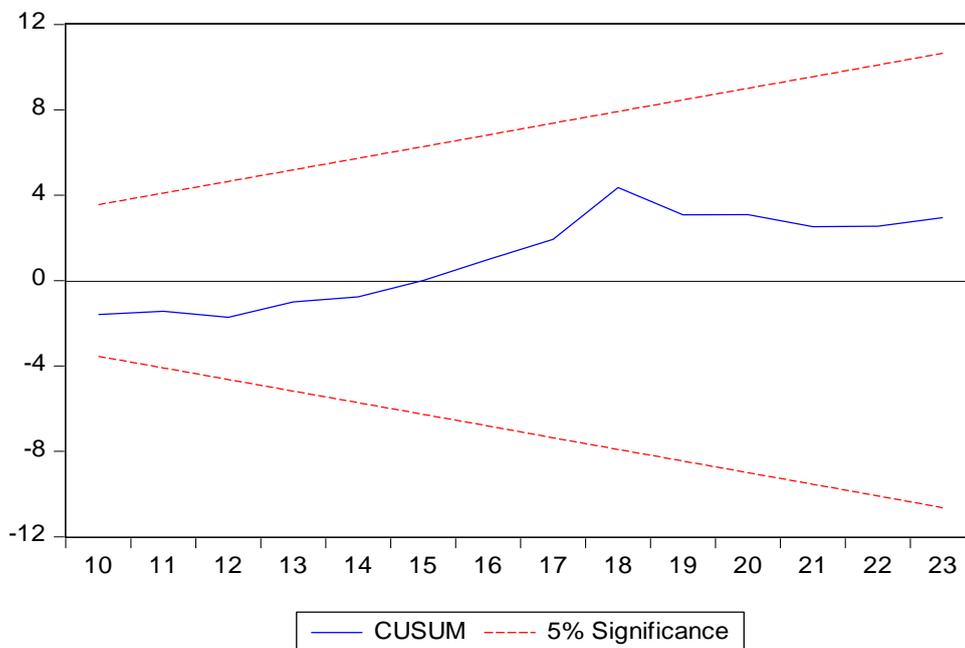
F- Statist.	0.216621	Prob. F (12,14)	(0.9942)No
Obs.*R- Squared	4.228166	Prob. Chi- Square (2)	0.9790

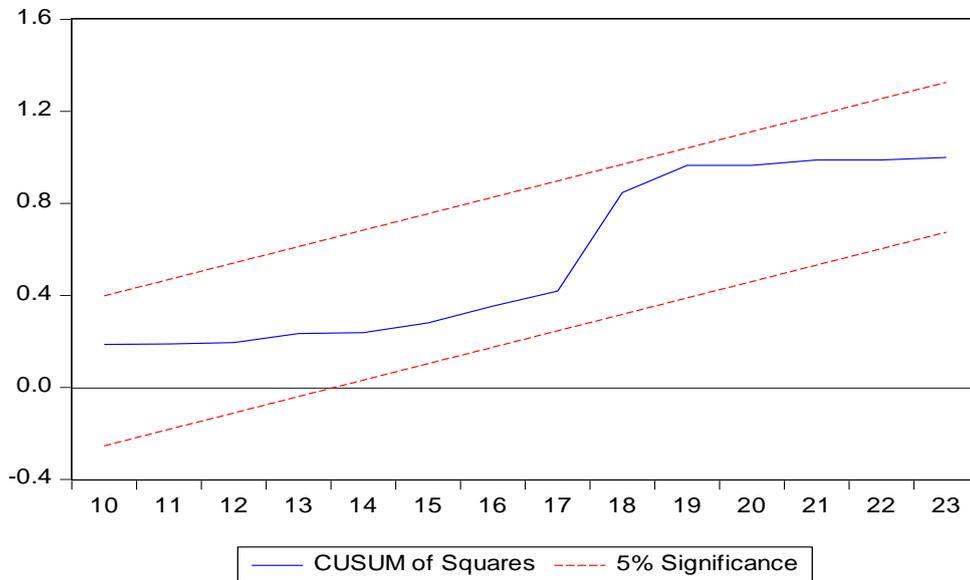
(No) تشير إلى عدم المعنوية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج Eviews 12.

ثانياً: اختبار استقرارية الأنموذج المقدر:

يتضح من الشكل (12) أدناه، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، قد وقع داخل الحدود الحرجة ولكلا الحدين (الأعلى والأدنى) وهذا ما يشير إلى استقرار المعلمات خلال مدة الدراسة. وبناءً على ذلك سوف نستدل على أن هناك استقراراً وانسجاماً في الأنموذج المقدر في العراق بين نتائجه في كلا الأجلين الطويل والقصير.





الشكل (12): اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) للأ نموذج المقدر في العراق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج Eviews 12.

#### الاستنتاجات والمقترحات

كفاءة آلية التصحيح الديناميكي: أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والميزان الخارجي، حيث عكس معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً قدرة عالية للاقتصاد على استعادة توازنه بسرعة تتجاوز 100% في الفترة الواحدة، مما يشير إلى استجابة مرنة وسريعة للصدمات الخارجية لعودة النموذج إلى مساره المستقر.

الهيمنة النفطية المطلقة: أكدت النتائج الدور المحوري والحاسم لكل من (حجم الصادرات وسعر النفط) في تحديد مسار الميزان الخارجي في الأجل الطويل، حيث سجل سعر النفط المعامل الأقوى (4.05)، مما يبرهن على شدة حساسية الميزان الخارجي للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية واعتماده شبه الكلي على الربيع النفطي.

فاعلية سياسة سعر الصرف: أظهرت النتائج أن سعر الصرف يلعب دوراً مزدوجاً (طردياً ومعنوياً) في الأجلين القصير والطويل، مما يؤكد أن تخفيض قيمة العملة المحلية (أو تغييرات سعر الصرف) تساهم بفاعلية في تحسين رصيد الميزان الخارجي من خلال تعزيز جاذبية الصادرات غير النفطية (إن وجدت) والحد من ضغط الواردات، وهو ما يتفق مع شروط "مارشال-ليرنر".

تآكل التنافسية بفعل التضخم: كشفت الدراسة عن الأثر السلبي المعنوي لمعدل التضخم على الميزان الخارجي في الأجل الطويل، حيث تؤدي الارتفاعات السعرية إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي وتدهور القدرة التنافسية للدولة أمام الشركاء التجاريين، مما يتسبب في نزيف العملة الصعبة لتمويل الواردات البديلة.

محدودية أثر السياسة النقدية (سعر الفائدة): تبين أن سعر الفائدة الحقيقي يمتلك أثراً وقيماً في الأجل القصير فقط، بينما يفقد معنويته في الأجل الطويل، مما يشير إلى ضعف قنوات انتقال السياسة النقدية في التأثير على الهيكل التجاري طويل الأمد، وربما يعود ذلك لعدم نضج الأسواق المالية أو هيمنة الجانب المالي على النقدي.

#### ثانياً: المقترحات

تحسين الميزان الخارجي من الصدمات السعرية: ضرورة العمل على تنويع الهيكل التصديري وتقليل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للنقد الأجنبي، من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) لتقليل حساسية الميزان الخارجي لتقلبات أسعار النفط العالمية.

تبني سياسة سعر صرف مرنة ومنضبطة: توصي الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لإدارة سعر الصرف بما يخدم الميزان التجاري، مع الحذر من الانعكاسات التضخمية التي قد تترتب على تخفيض العملة، لضمان بقاء المكاسب التنافسية في الأجل الطويل.

كبح جماح التضخم المستورد والمحلي: يجب على الدولة تبني سياسات احترازية للسيطرة على معدلات التضخم، من خلال دعم المدخلات الإنتاجية المحلية والرقابة على أسعار السلع المستوردة، لحماية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ومنع تدهور الميزان الخارجي. تطوير أدوات السياسة النقدية: نظراً لعدم معنوية سعر الفائدة في الأجل الطويل، ينبغي العمل على تطوير السوق المصرفي والمالي لتعزيز دور سعر الفائدة في جذب الاستثمارات الأجنبية والتحكم في التدفقات المالية بما يخدم التوازن الخارجي. إنشاء صناديق سيادية للتحوط: استغلال طردية العلاقة مع إيرادات النفط في أوقات الطفرة السعرية لبناء احتياطات دولية وصناديق سيادية قوية تعمل كـ "مصدات صدمات" (Shock Absorbers) في فترات انخفاض الأسعار، لضمان استقرار الميزان الخارجي.

### أولاً: المصادر العربية

- إحسان، حسن حارث، وفرحان، سعدون حسين. (2021). قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها في معدلات التبادل التجاري في كوريا الجنوبية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت.
- البرزنجي، غريب جعفر نوري، والإدرسي، أمين محمد سعي. (2025). قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.
- البصام، سهام حسين، والشريفة، سميرة فوزي شهاب. (2013). مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- بن كينوار، أسامة، وحوثة، جمال الدين. (2018). أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين (2008) و (2014) (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر.
- بيبرس، محمد السيد محمد عطية. (2022). العلاقة المتبادلة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام. مجلة الدراسات القانونية، 9(3).
- حمزه، بشير دوهان. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- حسن، حوراء عبد اللطيف عبود. (2022). أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المالي المصرفي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء.
- رسن، سالم عبد الحسن. (1999). اقتصاديات النفط. بنغازي، ليبيا.
- السامرائي، أسماء خضير ياس. (1987). العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام في أوبك (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد.
- الشمري، حسين عبد الكريم جعاز. (2016). توظيف عوائد النفط في دول ريعية مختارة وإمكانية الإفادة منها في العراق (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- عبد الرضا، نبيل جعفر. (2011). اقتصاد النفط. التراث العربي للطباعة.
- العكيلي، مرتضى هادي جندي ناجي. (2018). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام العالمية على التضخم والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988-2015) (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- عمر، فوزية غالب. (2013). دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية. (2000-2009) مجلة العلوم الاقتصادية، 34(9)، البصرة.
- موسى، شقيري نوري، والحنيطي، محمد عبد الرزاق، والزرقان، صالح طاهر، وسعادة، عبد الله يوسف. (2015). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- النجفي، مصطفى الكاظمي، والتميمي، علي تجيل يوسف. (2019). تحليل تأثير النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019) مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 34(34)، الإصدار. (71)
- الهيبي، أحمد حسين. (2011). مقدمة في اقتصاد النفط. بيروت، لبنان.

### ثانياً: المصادر الأجنبية

Le, T. H., & Chang, Y. (2013). Oil price shocks and trade imbalances. Energy Economics.